مجلس المدينة يصادق على ميزانية بقيمة 2.4 مليار دينار لإنشاء مرآب تحت أرضي وسط المدينة

المرآب يتسع لـ 320 سيارة ويخصص 60 موقفا مجانيا للسكان المقيمين في المنطقة المحيطة بالساحة الكبرى

مدينة الصفصاف – مراسلنا – صادق مجلس مدينة الصفصاف في جلسته العادية مساء الثلاثاء الماضي بأغلبية 27 صوتا مقابل 9 أصوات وامتناع عضوين عن التصويت، على مشروع إنشاء مرآب تحت أرضي وسط المدينة بكلفة إجمالية تبلغ 2.4 مليار دينار. ويقع المرآب في ساحة الجمهورية المعروفة بساحة الساعة، وهي ساحة تجارية يمر بها يوميا نحو 12 ألف مواطن وتعاني من ازدحام مروري وضيق في مواقف السيارات منذ سنوات.

وينص المشروع على إنشاء مرآب من ثلاثة طوابق تحت سطح الساحة، يتسع لـ 320 سيارة، منها 60 موقفا مجانيا مخصصا لسكان المنطقة المحيطة بالساحة الذين يقدمون بطاقة إقامة سارية المفعول. كما يتضمن المشروع تجديد الساحة بعد انتهاء الأعمال، وزراعة 40 شجرة جديدة، وتركيب إنارة وكاميرات مراقبة وممرات للمشاة بعرض لا يقل عن 3 أمتار.

وقال رئيس المجلس السيد عادل منصور الحلبي في كلمة عقب الجلسة إن «هذا المرآب ليس مشروعا للسيارات فقط، بل هو مشروع لإعادة الحياة إلى ساحة فقدت دورها بسبب الإهمال والازدحام، وسنضمن أن يستفيد منه أبناء المدينة قبل الزوار». وأضاف أن المجلس كلف لجنة فنية بمتابعة التنفيذ كل ثلاثة أشهر، وأن تقريرا سيرفع إلى المجلس كل ستة أشهر.

من جهته، أكد المهندس المشرف على المشروع السيد رامي فواز الكيلاني أن الدراسات الفنية أظهرت أن التربة في الموقع صالحة لحفر المرآب دون الحاجة إلى تدعيمات مكلفة، وأن الجدول الزمني للتنفيذ يبلغ 22 شهرا إذا لم تحدث عوائق طارئة. وأوضح أن نظام التهوية سيكون آليا بالكامل، وأن الدخول والخروج سيكونان عبر بوابتين منفصلتين لتفادي الازدحام عند المداخل.

في المقابل، أبدى عضو المجلس السيدة نهلة الزعبي تحفظها على المشروع، معتبرة أن الأولوية كان يجب أن تعطى لتوسيع الأرصفة وتشجير الشوارع الفرعية بدلا من الاستثمار في مرآب يخدم السيارات الخاصة. وردت الزعبي بأن اقتراحها سيدرس ضمن خطة النقل العام المقبلة التي من المقرر أن يعلن عنها في تشرين الثاني المقبل.

يذكر أن المرآب سيدار من قبل شركة مواقف المدينة التابعة للبلدية، وستكون تعرفة الساعة الأولى 0.5 دينار، والتعرفة اليومية الكاملة 6 دنانير. وأعلن المجلس أن طرحا سيعلن في الصحف المحلية خلال شهر رمضان لاختيار المشغل، على أن تعطى الأولوية للشركات التي سبق لها تنفيذ مشاريع مماثلة في مدن أخرى.

الحكم بالسجن المؤبد على متهم بقتل زوجته وإضرام النار في منزلهما في قرية تل الزيتون

قضت محكمة الجنايات الكبرى في محافظة الشمال الغربي بالسجن المؤبد بحق المتهم سليم عبد الرحمن الدباغ، البالغ من العمر 41 عاما، بعد إدانته بقتل زوجته نهلة فواز الدباغ وإضرام النار في منزلهما في قرية تل الزيتون، وذلك في حكم صدر مساء الثلاثاء الماضي بعد محاكمة استمرت ثلاثة أشهر وشهدت حضورا لافتا من أهالي القرية وجيرانهم.

وأكدت المحكمة في حيثيات حكمها أن الأدلة المقدمة من النيابة العامة، وبينها تقارير الطب الشرعي وشهادات الجيران، تثبت أن المتهم اعتدى على زوجته بالضرب المبرح ليلة الحادث، ثم أضرم النار في الفراش والأثاث بنية إخفاء الجريمة، غير أن النار امتدت إلى أجزاء من المنزل وأدت إلى وفاة الزوجة اختناقا قبل وصول فرق الإطفاء. وقررت المحكمة مصادرة المنزل لصالح الخزينة العامة وإلزام المتهم بدفع تعويض رمزي لورثة المجني عليها.

(يتبع الخبر ص 6 – عمود 1)

الشرطة تفكك شبكة لتهريب الأدوية المدعمة في ثلاث محافظات

الأمن يضبط مخزنا سريا يحوي آلاف العلب المخصصة للمرضى الفقراء

عمان – مراسل الشؤون الأمنية – أعلنت مديرية الأمن العام أمس عن تفكيك شبكة منظمة تقوم بتهريب الأدوية المدعمة من المراكز الصحية الحكومية وبيعها في السوق السوداء بأسعار تفوق ثمنها الأصلي بأكثر من ثلاثمائة في المئة. وأسفرت العملية عن ضبط مخزن سري في منطقة الزرقاء يحتوي على أكثر من 12 ألف علبة دواء معظمها أدوية للضغط والسكري والقلب مخصصة للمرضى المسجلين في برنامج التأمين الصحي الوطني.

وقال مدير الأمن العام اللواء الركن سامر الطراونة في مؤتمر صحفي عقده في مقر المديرية إن «الشبكة كانت تعمل بأسلوب احترافي، إذ يقوم أعضاؤها بشراء الأدوية من صيدليات بعينها بأسعار مدعومة، ثم إعادة تغليفها وإدخالها إلى مخزن سري لإعادة بيعها». وأضاف أن التحقيقات بدأت قبل ثلاثة أشهر إثر شكاوى من صيادلة في مناطق مختلفة من المملكة تفيد بوجود كميات كبيرة من الأدوية المدعمة تعرض للبيع بأسعار لا تتناسب مع تكلفتها الأصلية.

وبحسب البيان الأمني، فإن الشبكة تضم 14 شخصا بينهم ثلاثة صيادلة وموظف سابق في وزارة الصحة كان يتولى تسهيل إخراج الأدوية من المستودعات المركزية. وتم توقيف جميع المشتبه بهم وإحالتهم إلى النيابة العامة التي قررت حبسهم احتياطيا على أمر التحقيق، فيما صودرت مركبتان وأجهزة حاسوب وهواتف يعتقد أنها استخدمت في تنسيق العمليات.

من جهته، أكد وزير الصحة الدكتور هاني الشوبكي أن الوزارة ستراجع آليات الصرف الإلكتروني للأدوية المدعمة وتربط جميع الصيدليات بنظام رقمي يحد من التلاعب. وقال إن الوزارة خسرت العام الماضي ما يقارب 9 ملايين دينار بسبب هذه الممارسات، داعيا المواطنين إلى الإبلاغ عن أي عروض مشبوهة تصلهم عبر الهاتف المخصص 199 التابع للوزارة.

(يتبع الخبر ص 6 – عمود 1)

مجلس المدينة يصادق على مشروع مرآب تحت أرضي وسط المدينة بكلفة 2.4 مليار دينار

المرآب يتسع لـ 320 سيارة ويخصص 60 موقفا مجانيا للسكان المقيمين في المنطقة المحيطة بالساحة الكبرى

مدينة الصفصاف – مراسلنا – صادق مجلس مدينة الصفصاف في جلسته العادية مساء الثلاثاء الماضي بأغلبية 27 صوتا مقابل 9 أصوات وامتناع عضوين عن التصويت، على مشروع إنشاء مرآب تحت أرضي وسط المدينة بكلفة إجمالية تبلغ 2.4 مليار دينار. ويقع المرآب في ساحة الجمهورية المعروفة بساحة الساعة، وهي ساحة تجارية يمر بها يوميا نحو 12 ألف مواطن وتعاني من ازدحام مروري وضيق في مواقف السيارات منذ سنوات.

وينص المشروع على إنشاء مرآب من ثلاثة طوابق تحت سطح الساحة، يتسع لـ 320 سيارة، منها 60 موقفا مجانيا مخصصا لسكان المنطقة المحيطة بالساحة الذين يقدمون بطاقة إقامة سارية المفعول. كما يتضمن المشروع تجديد الساحة بعد انتهاء الأعمال، وزراعة 40 شجرة جديدة، وتركيب إنارة وكاميرات مراقبة وممرات للمشاة بعرض لا يقل عن 3 أمتار.

وقال رئيس المجلس السيد عادل منصور الحلبي في كلمة عقب الجلسة إن «هذا المرآب ليس مشروعا للسيارات فقط، بل هو مشروع لإعادة الحياة إلى ساحة فقدت دورها بسبب الإهمال والازدحام، وسنضمن أن يستفيد منه أبناء المدينة قبل الزوار». وأضاف أن المجلس كلف لجنة فنية بمتابعة التنفيذ كل ثلاثة أشهر، وأن تقريرا سيرفع إلى المجلس كل ستة أشهر.

من جهته، أكد المهندس المشرف على المشروع السيد رامي فواز الكيلاني أن الدراسات الفنية أظهرت أن التربة في الموقع صالحة لحفر المرآب دون الحاجة إلى تدعيمات مكلفة، وأن الجدول الزمني للتنفيذ يبلغ 22 شهرا إذا لم تحدث عوائق طارئة. وأوضح أن نظام التهوية سيكون آليا بالكامل، وأن الدخول والخروج سيكونان عبر بوابتين منفصلتين لتفادي الازدحام عند المداخل.

في المقابل، أبدى عضو المجلس السيدة نهلة الزعبي تحفظها على المشروع، معتبرة أن الأولوية كان يجب أن تعطى لتوسيع الأرصفة وتشجير الشوارع الفرعية بدلا من الاستثمار في مرآب يخدم السيارات الخاصة. وردت الزعبي بأن اقتراحها سيدرس ضمن خطة النقل العام المقبلة التي من المقرر أن يعلن عنها في تشرين الثاني المقبل.

يذكر أن المرآب سيدار من قبل شركة مواقف المدينة التابعة للبلدية، وستكون تعرفة الساعة الأولى 0.5 دينار، والتعرفة اليومية الكاملة 6 دنانير. وأعلن المجلس أن طرحا سيعلن في الصحف المحلية خلال شهر رمضان لاختيار المشغل، على أن تعطى الأولوية للشركات التي سبق لها تنفيذ مشاريع مماثلة في مدن أخرى.

(يتبع الخبر ص 6 – عمود 1)

الشرطة تفكك شبكة لتهريب الأدوية المدعمة في ثلاث محافظات

الأمن يضبط مخزنا سريا يحوي آلاف العلب المخصصة للمرضى الفقراء

عمان – مراسل الشؤون الأمنية – أعلنت مديرية الأمن العام أمس عن تفكيك شبكة منظمة تقوم بتهريب الأدوية المدعمة من المراكز الصحية الحكومية وبيعها في السوق السوداء بأسعار تفوق ثمنها الأصلي بأكثر من ثلاثمائة في المئة. وأسفرت العملية عن ضبط مخزن سري في منطقة الزرقاء يحتوي على أكثر من 12 ألف علبة دواء معظمها أدوية للضغط والسكري والقلب مخصصة للمرضى المسجلين في برنامج التأمين الصحي الوطني.

وقال مدير الأمن العام اللواء الركن سامر الطراونة في مؤتمر صحفي عقده في مقر المديرية إن «الشبكة كانت تعمل بأسلوب احترافي، إذ يقوم أعضاؤها بشراء الأدوية من صيدليات بعينها بأسعار مدعومة، ثم إعادة تغليفها وإدخالها إلى مخزن سري لإعادة بيعها». وأضاف أن التحقيقات بدأت قبل ثلاثة أشهر إثر شكاوى من صيادلة في مناطق مختلفة من المملكة تفيد بوجود كميات كبيرة من الأدوية المدعمة تعرض للبيع بأسعار لا تتناسب مع تكلفتها الأصلية.

وبحسب البيان الأمني، فإن الشبكة تضم 14 شخصا بينهم ثلاثة صيادلة وموظف سابق في وزارة الصحة كان يتولى تسهيل إخراج الأدوية من المستودعات المركزية. وتم توقيف جميع المشتبه بهم وإحالتهم إلى النيابة العامة التي قررت حبسهم احتياطيا على أمر التحقيق، فيما صودرت مركبتان وأجهزة حاسوب وهواتف يعتقد أنها استخدمت في تنسيق العمليات.

من جهته، أكد وزير الصحة الدكتور هاني الشوبكي أن الوزارة ستراجع آليات الصرف الإلكتروني للأدوية المدعمة وتربط جميع الصيدليات بنظام رقمي يحد من التلاعب. وقال إن الوزارة خسرت العام الماضي ما يقارب 9 ملايين دينار بسبب هذه الممارسات، داعيا المواطنين إلى الإبلاغ عن أي عروض مشبوهة تصلهم عبر الهاتف المخصص 199 التابع للوزارة